التحولات الدستورية في الصين

أ.د ستار جبار علاي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.652

ملخص :

تبرز التحولات الدستورية في الصين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩مرحلتين مهمتين هما: المرحلة الاولى تغطي حقبة ١٩٤٩- ١٩٧٦،والمرحلة الثانية تغطي حقبة ١٩٧٦- وما بعدها، وعدت الاهم في التحولات الدستورية في الصين، حيث صدر دستور ١٩٨٢ وما تلاه من تعديلات مهمة.

الكلمات المفتاحية: الصين، الدستور، القانون،الحكومة

Constitutional Transformations in China

Prof. Dr. Sattar Jabbar Alai

Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad

sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT :

Republic of China in 1949, constitutional development has undergone two major phases. The first phase spans the period from 1949 to 1976, while the second phase extends from 1976 onward, representing the most critical juncture in China's constitutional evolution. This latter phase was inaugurated by the promulgation of the 1982 Constitution and followed by a series of significant constitutional amendments that have continued to shape the legal and institutional foundations of the Chinese state.

KEYWORDS: China، Constitution، Constitutional Law ,Government .

المقدمة :

بعد نصف قرن من الحرب الأهلية المتواصلة وصراع القادة العسكريين والغزو الأجنبي من أجل تغيير الأسرة الحاكمة دون تحول اجتماعي حقيقي، جاء قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ بقيادة ماوتسي تونج ليعلن أن الشعب الصيني الذي يمثل ربع الجنس البشري قد نهض، واصبحت الصين دولة الحزب الواحد وسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني منذ عام ١٩٤٩، إذ ظهرت جمهورية الصين الشعبية في أعقاب انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية على الوطنيين وهروبهم إلى جزيرة فرموزا (تايوان).

ويعد الدستور هو القانون الأسمى في البلاد، وقد حدد المؤتمر السياسي صياغة الدستور الصيني وتم تحويل البلاد إلى دولة اشتراكية، وقد تم صياغة التجربة الدستورية الصينية من خلال أربعة دساتير متعاقبة، سعت لتكون ملائمة لأحوال الصين المستقبلية، وإقرار الحقوق والحريات للشعب كالحرية الشخصية وحرية الاعتقاد الديني وحق العمل والتعليم وكافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور ، إذ أدى تغيير الاتفاقيات الدستورية إلى تغييرات كبيرة في هيكل الحكومة الصينية في غياب التغييرات في نصوص الدستور.

يعد الدستور هو القانون الأسمى في البلاد، وقد حدد المؤتمر السياسي صياغة الدستور الصيني

وينطلق البحث من فرضية أن الصين تأثرت بالقوانين الغربية في صياغة نظامها القانوني واهتمت بالاستفادة من الخبرات والانجازات المهمة من البناء القانوني الأجنبي مع التمسك بمبدأ الانطلاق من ظروف الصين في تطبيق حكم القانون، إذ يتكون النظام القانوني الصيني من عدة أنواع من القوانين.

وتبرز التحولات الدستورية في الصين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩مرحلتين مهمتين هما: المرحلة الاولى تغطي حقبة ١٩٤٩- ١٩٧٦،والمرحلة الثانية تغطي حقبة ١٩٧٦- وما بعدها، وعدت الأهم في التحولات الدستورية في الصين، حيث صدر دستور ١٩٨٢ وما تلاه من تعديلات مهمة، وسوف نتناول الموضوع كالآتي:

المطلب الأول
المرحلة الأولى من التحولات الدستورية ١٩٤٩- ١٩٧٦

وتألفت من ثلاث حقب بدأت الأولى بتدعيم النظام الجديد في إطار ديمقراطي صاغه وحدده الزعيم ماوتسي تونج وسمي الديمقراطية الجديدة ١٩٤٩- ١٩٥٤، والحقبة الثانية هي التحول الاشتراكي التي شهدت اصدار الدستور الصيني الأول في عام ١٩٥٤ وتأسيس الكوميونات الشعبية وغطت حقبة ١٩٥٤- ١٩٦٦، ودعاها الصينيون بالقفزة العظيمة إلى الأمام. وجرى الاحتفاء بالعقيدة الماوية بطريقة مأساوية مع نقل الإنتاج إلى الريف وما رافق ذلك من عواقب وخيمة، بما فيها المجاعات الواسعة.[١] والحقبة الثالثة التي تبدأ بالثورة الثقافية عام ١٩٦٦ واصدار دستور عام ١٩٧٥ وتنتهي بوفاة ماوتسي تونج في عام ١٩٧٦.[٢] وكالآتي:

أولاً: الأوضاع السياسية بعد عام ١٩٤٩

بدأ مشروع البناء الاشتراكي في الصين بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ وفتح عهد جديد لبناء النظام القانوني، وكانت المرحلة الابتدائية لإنشاء النظام القانوني الاشتراكي الصيني، وهي سنوات ١٩٤٩- ١٩٥٤ إذ وضعت الصين المنهاج المشترك للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، وتم إعداد دستورٍ مؤقتٍ، والقانون التنظيمي للحكومة الشعبية المركزية وقانون إصلاح الأرض وغيرها من القوانين ، إضافة إلى بناء نظام قضائي وأجهزة معنية بشكل سريع، وحدد الهدف بتأكيد السلطة الجديدة والحفاظ على النظام الاجتماعي وإعادة تنمية الاقتصاد الوطني ،[٣] ولذلك تبنت الصين الشعبية أول دستور لها في عام ١٩٥٤ بعد مرحلة انتقالية دامت أكثر من أربع سنوات جرى خلالها انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية عام ١٩٥٣.

والحقيقة إن مؤسسات الصين الشعبية الدستورية خلال هذه المرحلة كانت مشابهة لمؤسسات دستور الاتحاد السوفييتي بوجود جمعية تشريعية، ومجلس رئاسة أعلى(برسيديوم)، ومجلس وزراء، وللبرلمان الصيني وظيفة أساسية هي تعيين الوزراء، وانتخاب مجلس الرئاسة وتكوين لجانه الدائمة ، ويسمى مجلس الوزراء مجلس الدولة وله صلاحيات

(١) أوديد شينكار.العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١.ترجمة مركز التعريب والترجمة. (الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.)٢٠٠٥.ص٧٣.

(٢) محمد نصر مهنا.النظرية السياسية والعالم الثالث.(المكتب الجامعي الحديث.الاسكندرية.)١٩٨٣. ص٢٢٧.

(٣) بان قوابينغ ماليمين.النظام القانوني في الصين.(دار النشر الصينية عبر القارات.بكين.)٢٠١١.ص٦- ٧.

تنفيذية، وقام الحزب الشيوعي بالدور الأساسي والمحرك للحياة السياسية، ولم تأخذ الصين بنظام الحزب الواحد وإنما بنظام الجبهة الموحدة إذ وجدت أحزاب صغيرة مثل الحزب الثوري للكومنتانج، والعصبة الديمقراطية الصينية، وحزب التطلع نحو العدالة، وحزب الفلاحين؛ لكن الحياة الدستورية في الصين لم تكن رتيبة، فخلال مرحلة الثورة الثقافية ١٩٦٥- ١٩٦٩ انشغلت الصين عن ترسيخ الممارسة الدستورية المنتظمة لنظامها السياسي، فبعد حملة المئة وردة لجأت إلى ما عرف بالقفزة الكبرى إلى الأمام.[١]

ثانياً:الأوضاع السياسية بعد دستور١٩٥٤

أسست جمهورية الصين الشعبية وأقامت نظاماً رئاسياً في أول دستور عام ١٩٥٤، إذ ينتخب رئيس الدولة ونائبه من قبل المؤتمر الوطني لنواب الشعب لمدة خمس سنوات، واعتنقت الصين الفكر الاشتراكي على المبادئ الشيوعية، وعد الحزب الشيوعي هو اساس النظام السياسي الصيني، واتخذ من الماركسية اللينينية مرجعاً أساسياً لتطبيق التحول الاشتراكي.[٢]

وتألف النظام الجديد من مؤتمر الشعب الوطني كسلطة تشريعية، ومجلس الدولة كسلطة تنفيذية، وأخذ النظام بالصيغة الشكلية لمؤسسات الحكم في الاتحاد السوفيتي ودستور عام ١٩٣٦ الذي تضمن جمعية عامة ومجلس رئاسة ومجلس وزراء،[٣] وقد نص الدستور الصيني الذي أعلن في عام ١٩٥٤ على أن نظام الحكم في البلاد هو نظام الديمقراطية الشعبية، وأكد في مادته الأولى على أن الجمهورية الشعبية الصينية هي دولة ديمقراطية شعبية تقودها الطبقة العاملة وتقوم على أساس تحالف بين العمال والفلاحين ويعني هذا أن الدولة خاضعة لمصالح الطبقة الشعبية الدنيا وليس لمصالح الطبقات الاستغلالية وإن دور القيادة في المجتمع الصيني تقوم به الطبقة العاملة التي تخلق الأسس الاقتصادية الضرورية لبناء المجتمع الاشتراكي.[٤]

---

(١) حسان محمد شفيق.الانظمة السياسية والدستورية المقارنة.العاتك لصناعة الكتاب.القاهرة.٢٠٠٧. ص١٣٨- ١٣٩.

(٢) وئام السيد عثمان.الصراع على قيادة النظام الدولي:الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية. مجلة السياسة الدولية.(العدد ٢٢٢.اكتوبر)٢٠٢٠.ص٣٠.

(٣) ياسر عبد الجبار محمد العمري.تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.(جامعة بغداد.)٢٠٠٣.ص١٤.

(٤) مكرم سعيد حنوش.الاشتراكية على ضوء تجارب الشعوب.(وزارة المعارف العراقية.الطبعة الثانية.)١٩٦٢. ص١٧٥- ١٧٦.

تولى مؤتمر الشعب الوطني السلطة في الصين الشعبية بوصفه أعلى مؤسسة في البلاد، لكن السلطة الحقيقية كانت في يد الحزب الشيوعي الصيني بصورة عامة.[١] لقد أعطى دستور ١٩٥٤ صلاحيات أوسع لرئيس الجمهورية حيث شغل ماوتسي تونج المنصب من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٩ وبعدها تقلد هذا المنصب ليو شاوشي حتى إقالته عام ١٩٦٨ أثناء الثورة الثقافية، وكان منصب رئيس الوزراء لشوان لاي منذ عام ١٩٥٤ حتى وفاته في كانون الثاني(يناير)١٩٧٦[٢].

وأدخلت الثورة لأول مرة نظام الخطة الخمسية وتوجيه الاهتمام لإقامة الصناعات الثقيلة، وكان الدور الأساسي لمجلس الوزراء في هذه المرحلة ودور الجيش في إعادة وحدة البلاد

وتميزت هذه المرحلة من الثورة الصينية بالعديد من المهمات بدأت بإلغاء البناء الهرمي التقليدي للعائلة والمساواة بين الجنسين وإصدار قانون المساواة في ١٣ نيسان(ابريل)١٩٥٠.وإعلان الإصلاح الزراعي الذي قضى بتوزيع الأراضي في ٣٠ حزيران(يونيو)١٩٥٠، والنضال ضد الاعتقاد الديني، وبدأت الثورة في البناء الاشتراكي للمجتمع الجديد وإقامة نظام جماعية العمل الزراعي وأوجدت نظام تعاونيات الإنتاج، وأدخلت الثورة لأول مرة نظام الخطة الخمسية وتوجيه الاهتمام لإقامة الصناعات الثقيلة، وكان الدور الأساسي لمجلس الوزراء في هذه المرحلة ودور الجيش في إعادة وحدة البلاد، ودور قائد الجيش لين بياو في تنظير وإدارة الثورة الثقافية لكن اختفائه بعد سقوطه في حادث طائرة متجهة إلى الاتحاد السوفييتي أشار إلى تزعزع مركزه ولاختلافه مع ماوتسي تونج إذ كان لين بمثابة الرجل الثاني في الصين، ولم يظهر أي رد اعتبار لشخصه مع غياب ماوتسي تونج. وسعي الصين الشعبية الى الاعتقاد بأنها هدف مطامح قوى متعددة محيطة بها تهدد ثورتها ومؤسساتها، وتتطلع الصين في هذه المرحلة أن تكون قبلة ومحط أنظار العالم الاشتراكي.[٣]

(١) جستر باولز.الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الاوسط.ترجمة ابراهيم عبد الرحمن الخال.(منشورات دار مكتبة الحياة.بيروت.)١٩٦٣.ص١٩٢.

(٢) حسان محمد شفيق.(مصدر سابق).ص١٤٨.

(٣) المصدر نفسه.ص١٤٠- ١٤١.

ثالثا: الأوضاع السياسية بعد دستور١٩٧٥

جاء تجديد قيادة الحزب الشيوعي الصيني خلال المؤتمر العاشر للحزب في آب(اغسطس)١٩٧٣ وأصبحت اللجنة المركزية ٣١٩ عضوا وبرئاسة ماوتسي تونج وتعيين شوان لاي نائباً للرئيس، وتلا ذلك التئام المؤتمر الوطني بالتعديل الدستوري لعام ١٩٧٥ بعد أن غابت عن الساحة السياسية لمدة عشر سنوات، وجاء التعديل ليعكس رغبة السلطة في الغاء وظيفة رئيس الجمهورية وعهدت اختصاصاته إلى اللجنة الدائمة، ووضع المؤتمر الوطني تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وهو السلطة العليا للدولة، ويعين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة من قبل المؤتمر باقتراح تعيينهم من قبل اللجنة المركزية للحزب، ووضعت أجهزة الدولة وسلطاتها تحت سيطرة الحزب مباشرة.[١]

كانت القيادة في الصين قد حصرت في ثلاثة أشخاص هم ليو شاو شي، وشوان لاي، ودينج شياو بنج، بعد أن أعلن ماو تخليه عن كل مناصبه في الدولة، واحتفظ بزعامة الحزب فقط، وعزل نفسه عن القيادة، وبدت رؤية دينج في الانفتاح على الغرب وجلب التكنولوجيا والاستثمارات، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية في البلاد سيئة في عام ١٩٧٥، ولمعالجة هذه الحالة قدم دينج بوصفه أحد نواب رئيس اللجنة المركزية للحزب، تقريراً من عشرين فقرة أوضح فيه ضرورة تبني إدارة صارمة للمنشآت الصناعية، والاستعانة بالتقنيات والتكنولوجيا الأجنبية المستوردة ،لرفد الاقتصاد الصيني بغية رفع مستويات المعيشة للشعب، لكن هذه الأفكار لم تكن موضع قبول.[٢]

صدر دستور جمهورية الصين الشعبية الثاني في ١٧ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٥ من قبل المؤتمر الوطني الرابع لنواب الشعب في جلسته الأولى، وتضمن هذا الدستور مقدمة وأربعة فصول في ثلاثين مادة، وتحدثت المقدمة بأن قيام جمهورية الصين الشعبية أثر الانتصار العظيم للثورة الديمقراطية الجديدة وبداية حقبة تاريخية جديدة من الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتارية، وحصل الانتصار تحديداً بعد أن خاض الشعب الصيني صراعاً بطوليا على مدى قرن ، وأخيرا بقيادة الحزب الشيوعي الصيني أسقط الحكم الشرعي للإمبريالية والاقطاع والرأسمالية البيروقراطية من قبل حرب الشعب الثورية، [٣]، واستمر دستور ١٩٧٥ ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات ، وهو أقصر دستور في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، [٤]

(١) المصدر نفسه.ص١٤٩- ١٥١.

(٢) عبد علي كاظم المعموري.القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال.(دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت. الطبعة الاولى.٢٠٢٠).ص٨٥.

(٣) ياسر عبد الجبار محمد العمري.مصدر سابق. ص٤٨.

(٤) -دستور جمهورية الصين الشعبية ١٩٧٥ – ١٩٧٣.المصدر:_https://emirate.wiki/wiki/١٩٧٥ Constitution_of_the_People٪٢٧s_Republic_of_China

المطلب الثاني
المرحلة الثانية من التحولات الدستورية ١٩٧٦- وما بعدها

وتبدأ هذه المرحلة بوفاة الزعيم ماوتسي تونج في عام ١٩٧٦ وما أعقبها من تحولات مهمة في الصين الشعبية وانطلاق مرحلة التحديث وإصدار دستور ١٩٨٢ وما أعقبه من تعديلات مهمة في توجهات البلاد، فمنذ عام ١٩٧٩، كان هناك تطورا شاملا وسريعا، وحتى نهاية عام ٢٠٠٢، بلغ عدد القوانين والقرارات المتعلقة بالقانون التي وضعها المؤتمر الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة أكثر من ٤٣٠،وعدد اللوائح الإدارية التي وضعها مجلس الدولة أكثر من ألف، وعدد اللوائح المحلية التي وضعتها المؤتمر المحلية لنواب الشعب أكثر من عشرة آلاف، وغطى ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وبالتالي تشكل نظام قانوني كامل نسبيا في الصين من حيث الأساس.[١]

اولاً: التطورات السياسية في ١٩٨٠

أشرت بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين بروز ثلاث تنظيمات أساسية في الصين، وهي تنظيمات الفلاحين والعمال والطلبة، وقد سعت إلى الضغط على السلطة الحاكمة، والمطالبة بمعطيات اقتصادية واصلاحات اجتماعية، وركزوا تحديدا على مزيد من الديمقراطية وحقوق المشاركة السياسية، والتشكيك في شرعية احتكار السلطة من قبل الحزب الشيوعي الصيني،[٢]واستجابة لذلك أعلن الزعيم دينج شياو بنج هدف التحديث الاقتصادي كمطلب رئيسي في المرحلة التاريخية الجديدة وذلك خلال المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني في ايلول(سبتمبر)١٩٨٢، وتكثيف الجهود من أجل التحديث.[٣]

ثانياً: إعلان دستور١٩٨٢

أقر هذا الدستور في ٤ كانون الأول(ديسمبر)١٩٨٢ من قبل المؤتمر الوطني الخامس، وقد اضيفت للدستور العديد من المواد والتعديلات واعتمدت التعديلات التي أدخلت على الدستور في الدورة الأولى للمؤتمر الوطني السابع لنواب الشعب في ١٢ نيسان(أبريل) ١٩٨٨، والدورة الأولى للمؤتمر الوطني الثامن لنواب الشعب في ٢٩ آذار(مارس) ١٩٩٣، والدورة الثانية للمؤتمر الوطني التاسع لنواب الشعب في ١٥ آذار(مارس) ١٩٩٩،وفي نهاية عام ٢٠٠٢، قُدِمَتْ

(١) أوديد شينكار.مصدر سابق. ص٧٣.

(٢) ياسر عبد الجبار محمد العمري.مصدر سابق. ص٤٨.

(٣) مدحت ايوب.السياسة الصينية بخصوص طريق الحرير الجديد.في محمد السيد سليم وآخرون(محررون). طريق الحرير الجديد.(مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠١). ص٦٤- ٦٥.

مسودة قانونية تضم أكثر البنود في الصين اليوم ((مجموعة القوانين المدنية)) إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب رسميا للتدقيق والإقرار، و صيغت على أساس أكثر من ٦٠ قانونا ولائحة مدنية موجودة، تضم أكثر من ١٢٠٠ مادة، نص القسم الثاني من قانون الملكية على تجديدات ملموسة بشأن حق الملكية الشخصية بعد حق الملكية الوطنية والملكية الجماعية، على سبيل المثال، حماية الدولة للودائع الشخصية والاستثمار الشخصي وفوائد الاستثمار وغيرها؛ لذا هي أول قانون يشير إلى حماية الممتلكات الشخصية بوضوح في الصين الجديدة. وتعديلات في الدورة الثانية للمؤتمر الوطني العاشر لنواب الشعب يوم ١٤ آذار(مارس) ٢٠٠٤.(١)كما عدل دستور ١٩٨٢ في ١١ اذار(مارس)٢٠١٨، بعد حصوله على ١,٩٥٨ صوتًا، مقابل صوتين معارضين، وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت، وتضمن التعديل مجموعة متنوعة من التنقيحات لزيادة تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي وتفوقه، وإنشاء لجنة الإشراف الوطنية، وهي وكالة جديدة لمكافحة الكسب غير المشروع، وتوسيع صلاحيات جهاز الطعن في الحزب الشيوعي، وإضافة نظرة الرئيس هو جين تاو والوكالة العلمية حول التنمية وشى جين بينغ إلى ديباجة الدستور، وإزالة الحدود الزمنية لكل من الرئيس ونائب الرئيس.(٢)

ثالثاً: أهم سمات دستور١٩٨٢(٣)

أشارت مقدمة الدستور إلى أن الصين هي إحدى الدول الأطول تاريخاً في العالم، وتشير المقدمة إلى عدة نقاط مهمة يمكن إيجازها بالآتي:

إن النجاح الكبير كان إنجاز التنمية الاقتصادية وإقامة نظام إشتراكي مستقل وشامل في الصناعة

أولا: تحول المجتمع الصيني إلى مجتمع إشتراكي خطوة بخطوة، والتحول الاشتراكي من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بشكل كامل، والغاء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة النظام الاشتراكي. وقيادة الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية من قبل الطبقة العاملة التي تستند إلى تحالف العمال والفلاحين، وهي جوهر ديكتاتورية البروليتارية التي ترسخت وتطورت.

ثانياً: إن النجاح الكبير كان إنجاز التنمية الاقتصادية وإقامة نظام إشتراكي مستقل وشامل في الصناعة ، وكان هناك تزايد ملحوظ في الإنتاج الزراعي، وتقدما مهما قد تحقق في التعليم والعلوم والثقافة وغيرها والتعليم الايديولوجي قد أسفر عن نتائج جديرة بالملاحظة ، وتحسنت مستويات معيشة الشعب بشكل واضح.

(1) http://arabic.china.org.cn/arabic/100536.htm

(٢) وللمزيد من التفاصيل انظر: دستور جمهورية الصين الشعبية ويكيبيديا.المصدر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84

(٣) لقد اعتمدنا في تناول دستور ١٩٨٢ على نسخة : China(People's Republic of)'s Constitution of 1982 with Amendments through 2004.pp2- 33. www.constiteproject.org

ثالثاً: إن انتصار الثورة الديمقراطية الصينية الجديدة ونجاح قضية الاشتراكية قد حققه الشعب الصيني بكل قومياته بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وبتوجيه فكر الماركسية اللينينية وفكر ماوتسي تونج، وإعلاء الحقيقة وتصحيح الأخطاء وتجاوز العقبات والصعوبات العديدة.

رابعاً: تايوان جزء من الأرض المقدسة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، ويُعد الواجب النبيل لكل أفراد الشعب الصيني، بمن فيهم مواطنو تايوان، إتمام المهمة العظيمة في إعادة توحيد الأرض الأم.

خامساً: يستند بناء الاشتراكية إلى العمال والفلاحين والمثقفين، ويتطلب الاتحاد مع جميع القوى القابلة للتوحد، وقد تشكلت جبهة وطنية واسعة بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، ضمّت الأحزاب الديمقراطية والتنظيمات الشعبية وكل اشتراكيي الشعب العامل، والساعين إلى إعادة توحيد الأرض الأم (كما ورد في التعديل الدستوري الرابع بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٤). وستواصل هذه الجبهة المتحدة عملية التثبيت والتطوير، ويُعد المؤتمر السياسي الاستشاري للشعب الصيني منظمة تمثيلية واسعة ضمن الجبهة المتحدة، وقد لعب دوراً تاريخياً مهماً، وسيستمر في أداء هذا الدور في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، كما سيستمر ويتطور نظام تعدد الأحزاب للتعاون والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني في الصين خلال المرحلة القادمة.

أداء هذا الدور في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، كما سيستمر ويتطور نظام تعدد الأحزاب للتعاون والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني في الصين خلال المرحلة القادمة

سادساً: إن منجزات الصين في الثورة والبناء لا تنفصل عن دعم شعوب العالم، كما يرتبط مستقبلها ارتباطاً وثيقاً بالعالم بأسره. وقد تبنت الصين سياسة خارجية مستقلة، إلى جانب مبادئ التعايش السلمي الخمسة، وتتمسك الصين بموقف ثابت في معارضة الإمبريالية والهيمنة والاستعمار، وتسعى إلى تعزيز الوحدة مع شعوب الدول الأخرى، ودعم الأمم المضطهدة، ومساندة الدول النامية في نضالها العادل من أجل نيل واستمرار استقلالها، وتنمية اقتصادها الوطني، والحفاظ على السلام العالمي، والنهوض بقضية التقدم الإنساني.

سابعا: يؤكد الدستور على منجزات صراعات الشعب الصيني من كل القوميات ويحدد النظام الأساسي والمهام الأساسية في الدولة بشكل قانوني، فالدستور هو القانون الأساسي في الدولة وله السلطة القانونية العليا، والشعب من كل القوميات وكل أجهزة الدولة، والقوات المسلحة وكل الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة في البلاد يجب أن تضع الدستور بوصفه قيمة أساسية في السلوك وعليهم واجب الحفاظ على سمو الدستور وضمان تطبيقه.

رابعاً: أهم فصول دستور١٩٨٢ومضامينه

الفصل الأول: المبادئ العامة

تناولت المواد ١- ٣٢ من الدستور المبادئ العامة، حيث أكدت المادة (١) على أن جمهورية الصين الشعبية هي دولة اشتراكية في ظل ديكتاتورية الشعب الديمقراطية وبقيادة الطبقة العاملة وتستند إلى تحالف العمال والفلاحين، والنظام الاشتراكي هو النظام الأساسي في جمهورية الصين الشعبية ، إن أجهزة الدولة في جمهورية الصين الشعبية تطبق مبدأ المركزية الديمقراطية، والمؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمرات الشعبية المحلية في مختلف المستويات هي تؤسس من خلال الانتخاب الديمقراطي، وهي مسؤولة أمام الشعب وتخضع لإشرافه ، وبينت المادة(٧) أن نظام الدولة الاقتصادي هو النظام الاشتراكي في ظل ملكية من قبل كل الشعب، وهي القوة القائدة في الاقتصاد الوطني، وتضمن تثبيت وتنمية اقتصاد الدولة، وبينت المادة (٨) أن تنظيمات الاقتصاد الجماعي الريفي تمارس نظام إدارة مزدوج المستوى وتضم عمليات موحدة ومنفصلة على أساس نظام المسؤولية المتعاقد عليها المتعلقة بالمخرجات المنزلية، وأشكال مختلفة من الاقتصاد التعاوني ، ومشاركة الأسر في الإنتاج المعيشي الجانبي وتربية الماشية المملوكة للقطاع الخاص، وتعود ملكية مختلف أشكال الاقتصاد الجماعي في المدن والقرى مثل تلك التي في الحرف اليدوية والبنى والصناعة والنقل والتجارة وتجارة الخدمات جميعها لقطاع الاقتصاد الاشتراكي في ظل الملكية الجماعية، وبينت المادة(١١) أن اقتصاد الفرد والخاص والاقتصادات الأخرى غير العامة التي توجد ضمن الحدود المحددة بالقانون هي مكونات رئيسية في اقتصاد السوق الاشتراكي، وتوضح المادة (١٢) أن الملكية العامة الاشتراكية مقدسة ومصونة، وتوضح المادة (١٣) أن الملكية الخاصة للأفراد مصونة وفق القانون . وتوضح المادة (١٦) المشاريع مملوكة من الدولة ولها سلطة صنع القرار في العمل والإدارة ضمن الحدود المعروفة بالقانون، وتمارس هذه المشاريع الإدارة الديمقراطية من خلال مؤتمر العمال وفقا للقانون، كما توضح المادة(١٧) أن لتنظيمات الاقتصاد الجماعي سلطة صنع القرار وفقا للنشاطات الاقتصادية المستقلة وتطبيق القوانين ذات الصلة وهي تمارس الإدارة الديمقراطية، وبينت المادة(١٨)سماح البلاد بالاستثمارات الأجنبية والتنظيمات الاقتصادية الأجنبية الأخرى والأفراد الأجانب للاستثمار في الصين والدخول في مختلف أوجه التعاون الاقتصادي مع الاستثمارات الصينية والتنظيمات الاقتصادية الأخرى وفقا لقانون جمهورية الصين الشعبية ، وتوضح المادة(١٩) أن الدولة تطّور التربية الاشتراكية والعمل لرفع

المستوى العلمي والثقافي في كل البلاد، وتوضح المادة (٢٥)ارتقاء الدولة بتخطيط العائلة لكي يتناسب النمو السكاني مع الخطط الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وبينت المادة (٢٩) أن القوات المسلحة في جمهورية الصين الشعبية تعود للشعب، وتوضح المادة ٣٠ ان اقسام الادارة في جمهورية الصين الشعبية هي الآتي:

١- تقسم البلاد إلى اقاليم، وأقاليم حكم ذاتي وبلديات تدار مباشرة من الحكومة المركزية.

٢- الأقاليم ومناطق الحكم الذاتي مقسمة إلى محافظات والمقاطعات المستقلة والمدن.

٣- والمقاطعات والمقاطعات المستقلة تقسم إلى بلدة وبلدة وطنية وبلدات.

وتوضح المادة(٣١) بأن الدولة يمكن أن تنشئ أقاليم إدارية خاصة عند الضرورة، والنظام الذي يشكل سوف توضح بالقانون الصادر من قبل المؤتمر الشعبي الوطني وفي ضوء شروط محددة، وتوضح المادة (٣٢) حماية جمهورية الصين الشعبية للحقوق القانونية ومصالح الأجانب ضمن الأراضي الصينية ، فيما يجب على الأجانب الالتزام بقوانين جمهورية الصين الشعبية على الأراضي الصينية ، وقد تمنح جمهورية الصين الشعبية اللجوء للأجانب الذين يطلبونه لأسباب سياسية.

الفصل الثاني : الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين

وتبدأ بالمادة ٣٣ التي تشير إلى أن كل الذين يحملون الجنسية في جمهورية الصين الشعبية هم مواطنون صينيون، وهم متساوون أمام القانون، وتوضح المادة (٣٤) إن كل المواطنين في جمهورية الصين الشعبية ممن بلغوا الثامنة عشر لهم الحق في التصويت والانتخاب، وتوضح المادة(٣٥) تمتع كل المواطنين في الجمهورية بحرية الحديث والنشر والتجمع والروابط والمواكب والتظاهر، وتوضح المادة(٣٦) أن المواطنين في جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحرية الاعتقاد الديني. وتوضح المادة ٣٧ عدم توقيف أي مواطن إلا بموافقة أو بقرار من النيابة الشعبية أو بقرار من المحكمة الشعبية ويجب أن يكون التوقيف من قبل جهاز الأمن العام ، وتوضح المادة(٤٠) حماية الدولة لحرية وخصوصية المواطنين في البلاد، وتوضح المادة(٤١) حق المواطنين في البلاد في نقد وتقديم مقترحات لأي من أجهزة ووظائف الدولة، وللمواطنين الذين يعانون من انتهاك حقوقهم المدنية من قبل أي جهاز أو فرع من الدولة الحق في التعويض وفقاً للقانون،

وعدل الدستور في ١٤ اذار(مارس) ٢٠٠٤ليشمل ضمانات خاصة بالملكية الخاصة، ونص التعديل: (الملكية الخاصة التي يتم الحصول عليها بشكل قانوني من المواطنين لا تنتهك). أما فقرة حقوق الإنسان فتنص: (تحترم الدولة وتحمي حقوق الإنسان). في خطوة تهدف منها الحكومة لتقدم الديمقراطية في الصيني وكدلالة من الحزب الشيوعي الصيني بالحاجة إلى التغيير، لأن الاقتصاد الصيني المزدهر خلق طبقة وسطى ثرية جديدة أرادت حماية ممتلكاتها[١]

الفصل الثالث : هيكل الدولة

الجزء الأول : مؤتمر الشعب الوطني

توضح المادة (٦١) أن المؤتمر يجتمع بجلسة مرة في السنة وهي تعقد من قبل لجنته الدائمة ، ويمكن أن تعقد جلسة المؤتمر في أي وقت ترى اللجنة الدائمة ضرورة لذلك، أو عندما يقترح أكثر من خمس النواب في ذلك المؤتمر ، وعندما يجتمع المؤتمر ينتخب رئاسة لإدارة جلسته ، وتبين المادة(٦٢) أن مؤتمر نواب الشعب يمارس وظائف وسلطات عديدة كتعديل الدستور، والإشراف على تنفيذ الدستور، وإنفاذ وتعديل الأنظمة الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشؤون المدنية، وأجهزة الدولة والقضايا الأخرى، وانتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه، واتخاذ القرار بشأن اختيار رئيس مجلس الدولة حول تسميته من رئيس الجمهورية، ونائبه والوزراء والقائمين بأعمال الوزراء واللجان والمدعي العام والسكرتير العام في مجلس الدولة بتسمية من رئيس مجلس الدولة وانتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وبتوصية منه اتخاذ القرار لاختيار بقية أعضاء اللجنة العسكرية المركزية، وانتخاب رئيس محكمة الشعب العليا ، وتشير المادة(٦٥) إلى أن اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني تتألف من رئيس ونائب رئيس وسكرتير عام وأعضاء، وتحصل الأقليات الوطنية على تمثيل مناسب في اللجنة الدائمة في المؤتمر، ولمؤتمر الشعب الوطني انتخاب وسلطة دعوة كل أعضاء اللجنة الدائمة، ولا يشغل أي عضو في اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني أي منصب في أجهزة الدولة الإدارية والقضائية أو النيابة العامة.

اللجنة الدائمة

تشير المادة (٦٦) إلى أن اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني تنتخب لنفس مدة المؤتمر، وتمارس الوظائف والسلطات حتى انتخاب لجنة دائمة جديدة من قبل مؤتمر الشعب الوطني التالي ، ولا يخدم رئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة أكثر من مدة ولايتين ،

(١) وللمزيد من التفاصيل انظر: دستور جمهورية الصين الشعبية ويكيبيديا.المصدر: .https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84

وتوضح المادة (٦٧) أن اللجنة الدائمة تمارس الوظائف والسلطات عديدة كتفسير الدستور والإشراف على تنفيذه، وسن وتعديل الأنظمة باستثناء تلك التي يجب أن تنفذ من قبل مؤتمر الشعب الوطني. وسن ما يكمل ويعدل الأنظمة النافذة عندما لا يكون مؤتمر الشعب الوطني منعقداً، وتوفير مالا يتعارض مع المبادئ الأساسية في تلك الأنظمة، وتفسير الأنظمة، ودراسة واعتماد التعديلات الجزئية في خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة عند الضرورة ومسار تطبيقها عندما لا يكون مؤتمر الشعب الوطني في حالة انعقاد، والإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية العليا، ومحكمة الشعب العليا، ونيابة الشعب العليا، والغاء أحكام وتعليمات الإدارة وقرارات وأوامر مجلس الدولة التي تعارض الدستور أو الانظمة وكذلك على المستوى المحلي، وتحدد اختيار الوزراء أو اللجان أو النائب العام وسكرتير مجلس الدولة الذين يسمون من قبل رئيس مجلس الدولة، وانفاذ التسمية من قبل رئيس اللجنة العسكرية المركزية وفي اختيار الأخرين في اللجنة عندما لا يكون مؤتمر الشعب الوطني منعقداً، وتعيين واقصاء نائب الرئيس والقضاة في محكمة الشعب العليا، وأعضاء لجنته القضائية ورئيس المحكمة العسكرية باقتراح من رئيس محكمة الشعب العليا، وتعيين وإقصاء نائب النيابة العامة والنيابات في نيابة الشعب العليا، وأعضاء لجنة النيابة والنائب الأعلى في النيابة العسكرية وبطلب من النائب العام في نيابة الشعب العليا ومصادقة تعيين وإقصاء رئيس نيابة في نيابات الشعب في الأقاليم ومقاطعات الحكم الذاتي والبلديات المباشرة في ظل الحكومة المركزية، وإنفاذ تعيين واستدعاء ممثلي الدولة في الخارج، وإنفاذ تصديق وإلغاء الاتفاقيات والاتفاقات المهمة المعقودة مع الدول الأجنبية، وإنفاذ منح العفو الخاص، وإنفاذ إعلان حالة الحرب في حالة تعرض البلاد لهجوم مسلح وإتمام التزامات الاتفاقية الدولية بخصوص الدفاع المشترك ضد العدوان في حالة عدم انعقاد مؤتمر الشعب الوطني، وإنفاذ النفير العام أو النفير الجزئي ، وإنفاذ حالة الطوارئ في البلاد أو أقاليم معينة، ومقاطعات الحكم الذاتي والبلديات المدارة مباشرة من قبل الحكومة المركزية، وممارسة كل الوظائف والسلطات الأخرى التي يفوضها لها مؤتمر الشعب الوطني. وتوضح المادة(٦٨) إن رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني يشرف على عمل اللجنة ويدير اجتماعاتها، ويساعده في ذلك نائبه والسكرتير العام، واجتماعات الرئاسة تكون بمشاركة رئيس اللجنة ونائبه والسكرتير العام لمتابعة الأعمال اليومية في اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني، وتوضح المادة (٦٩) إن اللجنة الدائمة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب الوطني وتقدم تقارير عن عملها إلى المؤتمر، وتوضح المادة (٧٠) أن مؤتمر الشعب الوطني ينشأ لجنة وطنية ولجنة قانونية ولجنة مالية

واقتصادية ولجنة التربية والعلوم والثقافة والصحة العامة، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة صيني الخارج، وغيرها من اللجان الخاصة عند الضرورة .وتعمل هذه اللجان الخاصة بتوجيه اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني عندما لا يكون المؤتمر في حالة انعقاد.

ويعد مؤتمر الشعب الوطني وفق الدستور السلطة العليا في البلاد ، و على المؤسسات أن تقدم له التقارير الخاصة بعملها ، إلا أن واقع العمل السياسي مختلف عن ذلك، فالسلطة الحقيقية في البلاد تكمن في أروقة الحزب الشيوعي الصيني، وفي يد النخبة الحاكمة فيه حصراً، وتعد اللجنة الدائمة القوة المحركة للمؤتمر، وجلسات مؤتمر الشعب قصيرة وشكلية في معظمها.[1] ويقود مؤتمر الشعب الوطني الأجهزة التشريعية في الصين على مستوياتها المختلفة.

الجزء الثاني: رئيس جمهورية الصين الشعبية

توضح المادة (٧٩) أن رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه ينتخبان من قبل مؤتمر الشعب الوطني، ولمواطني الجمهورية الحق في التصويت والتقدم للانتخاب والذين وصلوا إلى عمر (٤٥)سنة ولائق لينتخب كرئيس للجمهورية ونائب رئيس للجمهورية، ومدة الرئاسة هي نفس مدة مؤتمر الشعب الوطني ولهم الحق في ولايتين، وتوضح المادة(٨٠)أن رئيس الجمهورية يتابع قرارات مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة، ونشر الأنظمة وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونائبه والوزراء واللجان ، والادعاء العام والسكرتير العام في مجلس الدولة، وإصدار مراسيم العفو الخاص ، وإعلان حالة الطوارئ وإعلان حالة الحرب وإصدار مراسيم النفير ، وتوضح المادة(٨١) أن رئيس الجمهورية يمارس نشاطات تتضمن شؤون الدولة واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وتعيين واستدعاء الممثلين الدبلوماسيين للخارج وتصديق وإلغاء الاتفاقيات والاتفاقات المهمة المبرمة مع الدول الأجنبية، وتوضح المادة (٨٢) أن نائب رئيس الجمهورية يساعد الرئيس في عمله، وقد يمارس نائب الرئيس جزءاً من وظائف وسلطات الرئيس عندما يعهد له بذلك ، تُبيّن المادة (٨٣) أن رئيس الجمهورية ونائبه يمارسان سلطاتهما ووظائفهما حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل مؤتمر الشعب الوطني اللاحق لتولي المنصب. وتوضح المادة (٨٤) أنه في حال شغور منصب رئيس الجمهورية، يتولى نائب الرئيس منصب الرئيس، أما في حال شغور منصب نائب رئيس الجمهورية، فيقوم مؤتمر الشعب الوطني بانتخاب نائب للرئيس لملء الفراغ ، أما في حالة شغور منصبي رئيس الجمهورية ونائبه

(١) جابرييل إيه .الموند. وجي.بنجهام باويل الابن.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر.ترجمة هشام عبدالله. (الدار الاهلية للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.١٩٩٨).ص٧٢٧.

فإن مؤتمر الشعب الوطني ينتخب الإثنان، وقبل هذه الانتخابات يقوم رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب الوطني مؤقتا بالعمل كرئيس للجمهورية.

الجزء الثالث: مجلس الدولة

تبين المادة(٨٥) أن مجلس الدولة هو حكومة الشعب المركزية في البلاد والفرع التنفيذي في الأجهزة العليا في سلطة الدولة، والجهاز الأعلى في إدارة الدولة، وتوضح المادة(٨٦) أن مجلس الدولة يتألف من رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الدولة والوزراء في اللجان والنائب العام والسكرتير العام، ولرئيس مجلس الدولة السلطة الكاملة على مجلس الدولة، والوزراء مسؤولون عن الوزراء المعنيين أو اللجان الذين بمعيتهم ، وتنظيم مجلس الدولة محدد بالقانون. وتوضح المادة (٨٧) أن مدة ولاية مجلس الدولة هي نفس مدة ولاية مؤتمر الشعب الوطني. ويخدم هؤلاء لولايتين فقط ، وتبين المادة (٨٨) أن رئيس المجلس يوجه عمل مجلس الدولة ويساعده في ذلك نائب رئيس المجلس وأعضاء مجلس الدولة، وكل هؤلاء ومعهم السكرتير العام في مجلس الدولة يشكلون الاجتماعات التنفيذية، وتبين المادة(٨٩) أن مجلس الدولة يمارس وظائف وسلطات عديدة، من تبني الإجراءات الإدارية وإنفاذ الأحكام والتعليمات الإدارية وإصدار القرارات والأوامر وفقا للدستور والأنظمة ، وتقديم المقترحات إلى مؤتمر الشعب الوطني أو لجنته الدائمة، وبيان مهام ومسؤوليات الوزراء واللجان في مجلس الدولة ، وممارسة القيادة الموحدة على عمل الوزراء واللجان وتوجيه عمل كل الإدارات الأخرى وطنية السمة والتي لا تقع ضمن ولاية الوزراء واللجان ، وممارسة القيادة الموحدة على عمل الأجهزة المحلية في إدارة الدولة في مختلف المستويات في عموم البلاد، وبيان تفاصيل وظائف وسلطات الفرع بين الحكومة المركزية وأجهزة إدارة الدولة في الأقاليم ومقاطعات الحكم الذاتي والبلديات المدارة مباشرة من الحكومة المركزية، ورسم وتطبيق خطة الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية وميزانية الدولة، وتوجيه وإدارة العمل الاقتصادي وتنمية الحضر والريف، وتوجيه وإدارة العمل بخصوص التربية والعلوم والثقافة والصحة العامة وتخطيط العائلةإ وتوضح المادة (٩٠) أن الوزراء أو اللجان في مجلس الدولة مسؤولون عن عمل الأقسام التابعة لهم ويترأس ويجتمع باجتماعات الوزارية أو اجتماعات اللجان التي تناقش وتقرر القضايا الرئيسية في عمل أقسامهم. ويصدر الوزراء واللجان أوامر وتوجيهات وتعليمات ضمن ولاية أقسامهم ذات العلاقة وفقا لقواعد القوانين والإدارة والتعليمات والقرارات والأوامر الصادرة من مجلس الدولة، وتبين المادة ٩١ يشكل مجلس الدولة هيئة مراجعة للأشراف بمراجعة

عوائد ونفقات كل الاقسام في مجلس الدولة وكل الحكومات المحلية في مختلف المستويات، وتلك التي للتنظيمات المالية والنقدية وفي الشركات والتعهدات، وبتوجيه من رئيس مجلس الدولة تمارس هيئة المراجعة عملها بشكل مستقل وسلطاتها في الإشراف من خلال المراجعة وفق القانون، ولا تخضع للتدخل من قبل أي جهاز إداري آخر أو أي تنظيم عام أو فرد، وتبين المادة (٩٢)أن مجلس الدولة مسؤول، ويقدم تقارير عن عمله إلى مؤتمر الشعب الوطني، أو يقدمها الى اللجنة الدائمة عندما لا يكون المؤتمر في حالة إنعقاد.

وقد وضع مجلس الدولة أكثر من(٦٠٠)لائحة إدارية نافذة للتعاون مع القوانين بينما وضعت مؤتمرات نواب الشعب المحلية ولجانها الدائمة وضعت حوالي (٧٠٠٠) لائحة محلية ومناطق الحكم الذاتي القومي وضعت أكثر من (٦٠٠)لائحة ، فضلا عن الكثير من القواعد والأنظمة من أجل تحقيق وجود القوانين لاتباعها بشكل أساسي في النواحي الرئيسية في حياة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[١]

الجزء الرابع: اللجنة العسكرية المركزية

توضح المادة(٩٣) أن اللجنة العسكرية المركزية في جمهورية الصين الشعبية توجه القوات المسلحة في البلاد، وهي تتألف من رئيس ونائب رئيس وأعضاء ، فرئيس اللجنة العسكرية له السلطة الكاملة عن اللجنة، ومدة ولاية اللجنة العسكرية المركزية هي نفس مدة مؤتمر الشعب الوطني، وتوضح المادة (٩٤) أن رئيس اللجنة العسكرية المركزية مسؤول أمام مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة.

الجزء الخامس: مؤتمرات الشعب المحلية وحكومات الشعب المحلية في مختلف المستويات

تشير المادة (٩٥)أن مؤتمرات الشعب وحكومات الشعب تشكل في الأقاليم والبلديات المدارة مباشرة من الحكومة المركزية والمقاطعات والمدن والمقاطعات البلدية والبلدات الوطنية والبلدات، ويحدد تنظيم مؤتمرات الشعب المحلية وحكومات الشعب المحلية بمختلف مستوياتها بالقانون، وتشكل أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي ومحافظات الحكم الذاتي وبلديات الحكم الذاتي، وإجراءات تنظيم وعمل أجهزة الحكم الذاتي تحدد بالقانون وفق المبادئ الأساسية الموضحة في الجزء الخامس والسادس من الفصل الثالث من الدستور،

(١) بان قوابينغ ماليمين. مصدر سابق. ص٢٨.

وتوضح المادة (٩٦) أن مؤتمرات الشعب المحلية في مختلف مستويات هي أجهزة محلية في سلطة الدولة، وتشكل هذه المؤتمر والمستوى الأعلى منها لجان دائمة، وتوضح المادة(٩٧) أن النواب في مؤتمرات الشعب في الأقاليم والبلديات المدارة مباشرة من الحكومة المركزية وفي المدن المقسمة لمناطق ينتخبون من قبل مؤتمر الشعب في المستوى الأدنى اللاحق، وينتخب أعضاء المؤتمرات الأدنى من قبل هيئاتهم الانتخابية، ويحدد عدد النواب في مؤتمرات الشعب المحلية في مختلف المستويات وطريقة انتخابهم بالقانون، وتحدد المادة(٩٨)إن مدة ولاية هذه المؤتمرات في مختلف المستويات هي خمس سنوات، وتوضح المادة (٩٩) أن هذه المؤتمرات في مختلف المستويات تضمن مراقبة وتطبيق الدستور، والأنظمة وقواعد الإدارة والتعليمات في المناطق الإدارية ذات العلاقة .

الجزء السادس : أجهزة الحكم الذاتي في مناطق الحكم الذاتي الوطني

توضح المادة(١١٢) أن أجهزة الحكم الذاتي في أقاليم الحكم الذاتي الوطني هي مؤتمرات الشعب وحكومات الشعب في أقاليم الحكم الذاتي ومحافظات الحكم الذاتي ومقاطعات الحكم الذاتي، وتوضح المادة (١١٣) أن مؤتمرات الشعب في هذه المناطق تمارس الحكم الذاتي الإقليمي في المناطق الإدارية والقوميات الأخرى القاطنة في المناطق وهي تحصل على تمثيل مناسب، ورئيس ونائب رئيس اللجنة الدائمة في مؤتمر الشعب في هذه المناطق ، وتوضح المادة (١١٤) أن الرئيس الإداري يكون مواطنا من إحدى القوميات ويمارس الحكم الذاتي الإقليمي في المناطق المعنية ، وتبين المادة(١١٦) أن لمجالس نواب الشعب لأقاليم الحكم الذاتي القومي سلطة وضع لوائح خاصة وفقا للخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية للقومية أو القوميات التي تقطن كل أقليم منها، ولوائح الحكم الذاتي واللوائح الخاصة للمناطق الذاتية الحكم تصبح نافذة المفعول بعد عرضها على اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب ومصادقة اللجنة عليها. وتوضح المادة (١١٧)لأجهزة الحكم الذاتي لأقاليم الحكم الذاتي القومي سلطة الحكم الذاتي في إدارة المالية المحلية وكل الإيرادات المالية التي تخص أقاليم الحكم الذاتي القومي بموجب النظام المالي للدولة تنظمها وتستخدمها بذاتها أجهزة الحكم الذاتي لتلك الأقاليم، وتوضح المادة(١٢٢) أن الدولة تقدم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى الأقليات القومية لتسريع تنميتها الاقتصادية والثقافية، وتقدم الدولة التدريب لعدد كبير من كوادر هذه المناطق في مختلف المستويات ومختلف الحرف والاختصاصات .

الجزء السابع: محاكم الشعب والنيابات الشعبية

توضح المادة(١٢٣)أن المحاكم الشعبية في جمهورية الصين الشعبية هي الأجهزة القضائية في الدولة، وتنشأ الدولة محكمة الشعب ومحاكم شعبية محلية في مختلف المستويات، ومحاكم عسكرية ومحاكم شعبية خاصة أخرى، ومدة ولاية رئيس محكمة الشعب العليا هي نفس مدة مؤتمر الشعب الوطني ويخدم لولايتين فقط، وتنظيم المحاكم الشعبية موضح بقانون، وتوضح المادة(١٢٥) وتتعامل محاكم الشعب مع كل القضايا باستثناء تلك التي تتضمن ظروفاً خاصة كما حدد القانون ، ويتم الاستماع لها بشكل عام، وللمتهم حق الدفاع، وتبين المادة (١٢٦) أن هذه المحاكم تمارس وفقا للقانون سلطة القضاء بشكل مستقل ولا تخضع لتدخل أجهزة الإدارة والتنظيمات العامة والافراد، وتبين المادة(١٢٧)أن محكمة الشعب العليا هي الجهاز القضائي الأعلى ، وهي تشرف على إدارة القضاء في محاكم الشعب المحلية في مختلف المستويات ومحاكم الشعب الخاصة ، وتشرف محاكم الشعب في المستوى الأعلى على الإدارة القضائية في تلك التي بالمستوى الأدنى، وتوضح المادة(١٢٨) أن محكمة الشعب العليا مسؤولة أمام مؤتمر الشعب الوطني ولجنته الدائمة، ومحاكم الشعب المحلية في مختلف المستويات مسؤولة أمام أجهزة سلطة الدولة التي تنشئها، وتبين المادة(١٢٩) أن نيابات الشعب في جمهورية الصين الشعبية هي أجهزة الدولة للأشراف القضائي ، وتبين المادة(١٣٠) أن الجمهورية تنشأ نيابة الشعب العليا ونيابات الشعب المحلية في مختلف المستويات والنيابات العسكرية ونيابات الشعب الخاصة الأخرى ، ومدة ولاية هذه النيابات هي نفس مدة ولاية مؤتمر الشعب الوطني وتخدم لولايتين فقط.

خامساً: إصلاح النظام القضائي في الصين

تكوّن النظام القانوني الصيني من سبعة أنواع من القوانين وثلاث درجات منها، والأنواع السبعة للقوانين هي: الدستور والقوانين الدستورية، والقوانين المدنية والتجارية، والقوانين الإدارية، والقوانين الاقتصادية، والقوانين الاجتماعية، والقانون الجنائي، وقوانين الاجراءات بالدعوى وبدون الدعوى، والدرجات الثلاثة من القوانين هي: القوانين، واللوائح الادارية ، واللوائح المحلية، ولوائح الحكم الذاتي، واللوائح الفردية، فضلا عن أكثر من ٢٠٠ قانون نافذ تضمنت كل الأنواع القانونية السبعة، وقد لعبت هذه القوانين دور العمود في مسيرة تشكيل النظام القانوني الاشتراكي ذي الخصائص الصينية بهدف تحقيق الاصلاح والتنمية والاستقرار(١)

كما أن النظام القضائي في الصين يتكون أيضاً من نظام الحكم العلني ونظام المناقشة المشتركة ونظام المحلّفين الشعبيين ونظام الدفاع ونظام الدعوى بالنيابة ونظام التجنب

(١) بان قوابينغ ماليمين. مصدر سابق.ص٢٨.

ونظام الوساطة القضائية ونظام المساعدة القضائية ونظام درجات الحكم المتكونة من حكمين إثنين وحكم نهائي ونظام إعادة النظر في حكم الإعدام وإلخ.

ونظام المناقشة المشتركة ونظام المحلفين الشعبيين في الصين أوجد من أجل ضمان مشاركة المواطنين في الحكم حسب القانون ودفع العدل القضائي لما تحكم المحكمة في قضايا الدعاوى المدنية والإدارية والجنائية ذات التأثيرات الكبيرة على المجتمع ، وعندما يطلب كل متهم في قضية جنائية ومدعي أو متهم في قضية مدنية ومدعي القضية الإدارية مشاركة المحلفين في الحكم الأول للقضية، تتكون محكمة مشتركة من المحلفين والمحامي لحكم القضية ، ويتمتع المحلفون بنفس الحقوق للأعضاء الآخرين من الحكمة المشتركة ويؤدون الواجبات نفسها وينفذون حق الاقتراع في تحديد الحقيقة واستعمال القانون بشكل مستقل، ويجب أن يكون عدد أعضاء المحكمة المشتركة عددا فردياً.[١]

وضعت المحكمة الشعبية العليا قراراً حول تقديم مساعدات قضائية لأطراف معنية في القضية ذات الصعوبة الاقتصادية الحقيقية في عام ٢٠٠٠،فالاطراف المعنية التي رفعت دعاوى مدنية وإدارية إلى المحاكم الشعبية للحفاظ على مصالحها الشرعية وتواجه صعوبة اقتصادية حقيقية، فتنفذ المحاكم الشعبية نظام المساعدة ويتمثل في تأجيل دفع نفقات الدعاوى أو تقليلها أو الإعفاء عنها ، وقد تم تطبيق اساليب دفع نفقات الدعاوى منذ ١ نيسان(ابريل)٢٠٠٧ والتي وضعها مجلس الدولة في الفصل السادس والتي تضمنت الأجزاء الرئيسية للمساعدة القضائية وشروطها وغيرها من المضامين الخاصة، وقد قدمت محاكم الدولة مساعدات قضائية لحوالي ١,٢٧ مليون شخص وتم تقليل وتأجيل واعفاء من نفقات الدعاوى بحوالي ٥,٤٨ مليار يوان صيني خلال سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ .

وقد وضعت الصين العديد من القوانين التي تنظم العمل القضائي وأبرزها قانون التحكيم وقانون المحامين وقانون التوثيق وقانون وساطة وتحكيم صراعات العمل

وقد وضعت الصين العديد من القوانين التي تنظم العمل القضائي وأبرزها قانون التحكيم وقانون المحامين وقانون التوثيق وقانون وساطة وتحكيم صراعات العمل، وأسست نظام التحكيم ونظام المحامين ونظام التوثيق ونظام المساعدة القانونية ونظام الامتحانات القضائية وغيرها. وبدأت الصين في نظام الامتحانات القضائية الموحدة للقضاة والنواب العموميين للحصول على مؤهلات المحامين منذ عام ١٩٨٦، وبدأت الامتحانات القضائية الموحدة منذ عام ٢٠٠٢.والهدف من كل ذلك الحفاظ على العدل القضائي.[٢]

(١) بان قوابينغ ماليمين. مصدر سابق.ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه. ص٢٥- ٢٦.

الخاتمة

تبرز دراسة التحولات الدستورية في الصين العديد من الخصائص المهمة لهذه الدساتير وهي:

أولاً: وصف دستور ١٩٨٢ الصين بأنها دولة اشتراكية في ظل الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية بمعنى أن النظام يقوم على تحالف الطبقات العاملة في المصطلحات الشيوعية، والعمال والفلاحين ويقودها الحزب الشيوعي طليعة الطبقة العاملة، فيما أعطى الدستور دوراً متجدداً وحيوياً للمجموعات التي تشكل هذا التحالف الأساسي متمثلا بالمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني،والأحزاب الديمقراطية والمنظمات الجماهيرية.

ثانياً: هناك تشديد في مواد دستور ١٩٨٢ على القانون الاشتراكي كمنظم للسلوك السياسي ، دون ذكر الحزب الشيوعي الصيني، والتأكيد صراحة في المادة (٥)على أن الدستور والقانون هما السلطة العليا على جميع المنظمات والأفراد.

جسد دستور 1982 تصميم الزعيم دينج شياو بنج بإرساء أساس مؤسساتي دائم للاستقرار والتحديث في الصين

ثالثاً: لقد جسد دستور ١٩٨٢ تصميم الزعيم دينج شياو بنج بإرساء أساس مؤسساتي دائم للاستقرار والتحديث في الصين، ووفر الدستور الولاية أساسًا قانونيًا للتغييرات الواسعة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الصينية ونقح بشكل كبير على هيكل الحكومة، إذ أعيد تشكيل وظيفة رئيس الجمهورية ونائبه التي ألغيت في دستوري ١٩٧٥ و.١٩٧٨

رابعا: إن دستور ١٩٨٢ حدد بشكل م`فصل حقوق المواطنين وواجباتهم وبقدر اكثر من دستور ١٩٧٨،وحتى اكثر من دستور ١٩٥٤ كالحق في التصويت والترشح للانتخابات ، وتحديد سن الثامنة عشر للمشاركة في الحركة السياسية، وضمان حرية العبادة الدينية وحرية الإلحاد وعدم خضوع الهيئات والشؤون الدينية لأي هيمنة أجنبية.

خامساً: تأكيد المادة(٣٥)من دستور ١٩٨٢ على أن المواطنين يتمتعون بحرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات وفي المآسي والتظاهر، وأشارت المادة (٥٣)من الدستور على وجوب التزام المواطنين بالقانون ومراعاة انضباط العمل والنظام العام ، لكن هذه النصوص أغفلت الحق في الاضراب والحقوق الاخرى من حق التحدث بحرية ، وحق التعبير عن وجهات النظر بشكل كامل، وحق اجراء مناقشات كبيرة، وحق كتابة ملصقات ذات طابع كبير.

سادساً: يمكن القول : إن دستور عام ١٩٨٢ مثل تراجعاً عن بعض الحقوق التي تمتع بها

المواطنين في دستور ١٩٧٨، فقد شهد شباط(فبراير) ١٩٨٠ مرحلة سميت جدار الديمقراطية حيث أتاحت ممارسة الحقوق الفرصة لنقد الحزب الشيوعي الصيني، فالعصر الجديد الذي يسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، أصبح في نظر قادة الحزب سبباً لزعزعة الاستقرار السياسي، وحظر على المواطنين الصينيين تشكيل أحزاب سياسية جديدة، ومصادقة المؤتمر الوطني لنواب الشعب على الغاء العديد من الحقوق، وأبرزت الاحتجاجات الطلابية في أواخر عام ١٩٨٦ اللوم الشديد للنظام وعدم شرعيته، ونقد الحزب الشيوعي الصيني.

قائمة المصادر:

١- أوديد شينكار.العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١.ترجمة مركز التعريب والترجمة.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٥.

٢- بان قوابينغ ماليمين.النظام القانوني في الصين.دار النشر الصينية عبر القارات. بكين.٢٠١١.

٣- جابرييل إيه .الموند. وجي.بنجهام باويل الابن.السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر.ترجمة هشام عبدالله. الدار الاهلية للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.١٩٩٨.

٤- جستر باولز.الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الاوسط.ترجمة ابراهيم عبد الرحمن الخال.منشورات دار مكتبة الحياة.بيروت.١٩٦٣.

٥- حسان محمد شفيق.الانظمة السياسية والدستورية المقارنة.العاتك لصناعة الكتاب. القاهرة.٢٠٠٧.

٦- عبد علي كاظم المعموري.القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال.دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٢٠.

٧- عدنان خلف البدراني.السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير(نماذج مختارة). شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.٢٠٢١.

٨- محمد السيد سليم وآخرون(محررون).طريق الحرير الجديد.مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠١.

٩- محمد نصر مهنا.النظرية السياسية والعالم الثالث.المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.١٩٨٣.

١٠- مكرم سعيد حنوش.الاشتراكية على ضوء تجارب الشعوب.وزارة المعارف العراقية.الطبعة الثانية.١٩٦٢.

١١- وليد سليم عبد الحي.المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨- ٢٠١٠.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابوظبي.الطبعة الاولى.٢٠٠٠.

١٢- وئام السيد عثمان.الصراع على قيادة النظام الدولي:الصعود الصيني الأحادي القطبية بعد جائحة كورونا.. رؤية مستقبلية. مجلة السياسة الدولية.العدد ٢٢٢.اكتوبر ٢٠٢٠.

١٣- ياسر عبد الجبار محمد العمري.تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.٢٠٠٣.

١٤- دستور جمهورية الصين الشعبية ويكيبيديا.المصدر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88

١٥- دستور جمهورية الصين الشعبية ١٩٧٥ – ١٩٧٣.المصدر:
https://emirate.wiki/wiki/1975_Constitution_of_the_People%27s_Republic_of_China

Reference

1- Oded chaykar, Chinese modernist poet of the century ,Arabic House of sciences publishers,Beirut,2005.
2- Ban guaping Salimin, Legal system in China ,Chinese publishing house,Bejein,2011.
3- Gabriel A. Almond and J. Bingham powell, The comparative politics of our time,Dar Al-Hilya publishing and distribution House,1998.
4- -Jester Powels, The new comrades of world politics and the role of the middle East,Al-Hayat Libraru,Beirut,1963.
5- -Hassan M.Shafiq ,political and constitutional comparison systems,Eygpt,2007.
6- Abdali Kadum ,the Chinese century domination without occupation ,Dar Rawafed,Beirut,2020.
7- -Adnan K.Al-Badrani,The Chinese foreign policy between stability and change,amman,2021.
8- Muhammad Nasser,political theory and the third world,Egypt,1983.
9- Makram Saeed, Socialism in the light of the experiences of the peoples,Iraq,1962.